Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

26 Avril 2010
26 أبريل 2010

الجريدة

الرباط

توقيع اتفاقيات

يوقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، اليوم الاثنين بالرباط، اتفاقية تعاون وشراكة مع معهد تكوين العاملين في مجال التنمية، وبروتوكول شراكة وتعاون مع وزارة التشغيل والتكوين المهني ومؤسسة «فريدريش إيبرت» ومعهد تكوين العاملين في مجال التنمية، يهمان أساسا التكوين في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان. وأوضح بيان للمجلس أن الاتفاقية الأولى تهم تعزيز مجهودات إصلاح العدالة، عبر إنجاز دورات تكوينية لفائدة مهنيي العدالة بالمغرب وأطر الحركة الجمعوية المعنية والمهتمة. وأضاف أن هذه الاتفاقية تهدف إلى المساهمة في تطوير وتنمية الشراكة ما بين الحركة الجمعوية والفاعلين المؤسساتيين والمهنيين في مجال العدالة بالمغرب.

Revue de Presse du Co

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

توقيع اتفاقية وبرتوكول شراكة يهمان التكوين في المجال الحقوقي والنهوض بثقافة حقوق الإنسان

جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني

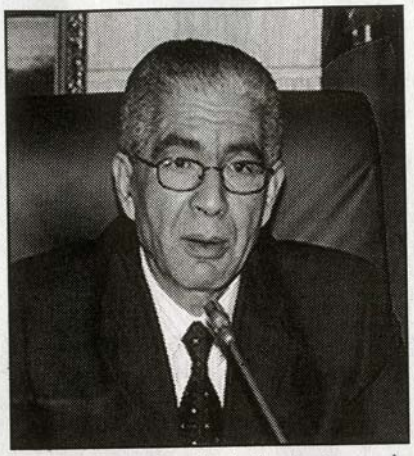

أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان

يتم يومه الاثنين 26 أبريل 2010 بالرباط توقيع اتفاقية تعاون وشراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومعهد تكوين العاملين في مجال التنمية، وبروتوكول شراكة وتعاون بين المجلس ووزارة التشغيل والتكوين المهني ومؤسسة فريدريش إبريت ومعهد تكوين العاملين في مجال التنمية، يهمان على الخصوص التكوين في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وتهم الاتفاقية الأولى تعزيز مجهودات إصلاح العدالة عبر إنجاز دورات تكوينية لفائدة مهنيي العدالة بالمغرب و أطر الحركة الجمعوية المعنية والمهتمة.

هكذا تهدف الاتفاقية، عبر، أنشطة للتنشيط و التعبئة والتكوين، إلى المساهمة في تطوير وتنمية الشراكة ما بين الحركة الجمعوية و الفاعلين المؤسساتيين والمهنيين في مجال العدالة بالمغرب، من أجل النهوض بحقوق الإنسان و الشفافية والنزاهة في ميدان العدالة وإعمال الصكوك الدولية المتعلقة بها. كما ترمي إلى تقوية القدرات و تنمية تبادل الخبرات بين مهنيي العدالة و الفاعلين الجمعويين على المستوى المحلي و الوطني، بالإضافة إلى المساهمة في إحداث فضاءات للتفكير الجماعي والحوار البناء حول تعزيز استقلالية القضاء وإصلاح منظومة العدالة.

أما البروتوكول الذي سيوقع مع وزارة التشغيل والتكوين المهني، فيسعى إلى خلق ديناميكية للتكوين والتفكير حول مواضيع تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان عبر منتديات للحوار وتبادل الخبرات، وكذا تسخير كافة المجهودات والوسائل المادية والمعنوية من أجل إنجاح برنامج التكوين وتقوية قدرات أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني.

وسيتم بنفس المناسبة إعطاء الانطلاق لبرنامج تكويني تنظمه وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجالات «التدبير، تدبير المشاريع و تقنيات التسويق» ، لفائدة أعضاء التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي، وأطر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على الصعيد المركزي والجهوي، وذلك في إطار تفعيل شراكة الوزارة مع المجلس.

وسينظم هذا البرنامج التكويني، المندرج في إطار برنامج عمل 2010 ضمن اتفاقية الشراكة الموقعة بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على ثلاث دورات تهم الأولى مجال التدبير(أبريل 2010) فيما تنكب الثانية على «تدبير المشاريع» (ماي 2010) في حين تتناول الثالثة «تقنيات التسويق» (يونيو 2010)

وستنطلق أشغال اللقاء على الساعة العاشرة صباحا بالمعهد الوطني للاحتياط الاجتماعي، حي يعقوب المنصور بالرباط، بحضور رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، السيد أحمد حرزني، ووزير التشغيل والتكوين المهني، السيد جمال أغماني، ورئيس معهد تكوين العاملين في مجال التنمية، السيد كمال الحبيب، والممثل المقيم لفرع مؤسسة فريدريش إبريت بالمغرب، السيد أولريتش ستورك.

Revue de Presse

AL BAYANE

Droits de l'homme

De la transition à l'édification

Le Maroc aurait dépassé l'étape de transition démocratique et serait en phase de l'édification de la démocratie institutionnelle. C'est ce qui ressort des propos du président du conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni, dans son intervention mercredi dernier à Rabat lors d'une conférence sur les perspectives de la transition démocratique au Maroc. Les années 90 auraient constitué une rupture avec le passé noir des violations des droits de l'Homme. Ceci à travers l'expérience de l'alternance, l'installation du CCDH, de l'Institut Royal de la Culture Amazigh et de l'Instance Equité et Réconciliation qui est «une fierté pour notre pays». «Ces programmes ont été renforcés par une profonde réforme du code civil devenu le code de la famille, et par le lancement de l'initiative nationale pour le développement humain (INDH), outre la présentation du rapport du cinquantenaire sur le développement humain», indique Herzenni.

Pour ce qui est de l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), le CCDH a passé en revue les différents acquis réalisés à travers cette instance et notamment pour ce qui est du programme de réparation communautaire qui avait bénéficié à quelques 11 zones du territoire national, en plus de 25000 personnes qui auraient bénéficié de compensations financières à travers une enveloppe budgétaire de 150 milliards de centimes.

Evoquant l'évaluation de la situation des droits de l'Homme au Maroc, M. Herzenni a indiqué qu'il ne faudrait pas prendre en considération les rapports internationaux publiés sur le Maroc à ce sujet dans leur globalité.

Néanmoins, la réalité prouve qu'il existe des reculs en matière des droits de l'Homme au Maroc. Dans ce sens, le bilan des droits de l'Homme au Maroc est mitigé. D'une part, le pays a fait des progrès depuis la fin des années de plomb, néanmoins, malgré la modernisation apportée par le Roi Mohammed VI, des plaintes sont encore proférées contre les abus du pouvoir exercés dans le Royaume. Plus encore, parait-il et depuis les attentats du 16 mai 2003 à Casablanca, plusieurs groupes de droits de l'homme accusent l'Etat de mauvais traitements et de tortures sur les détenus. Certains Marocains et médias internationaux ont également prétendu que le pays avait établi des camps secrets d'internement de la CIA sur son territoire où des violations des droits de l'Homme étaient perpétuées. En septembre 2006, des activistes avaient demandé à ce que le Maroc reconnaisse l'existence de tels centres de détentions. En 2005, Vanessa Saenen de Human Rights Watch avait déclaré : «Nous sommes informés par des personnes qui ont été incarcérés à Guantanamo et que des centres de détentions secrets existent. Même le gouvernement américain ne cherche pas à le cacher, et nous avons des informations de prisonniers libérés en Jordanie, au Maroc, en Égypte et en Libye. La préservation des droits de l'Homme est en étroite relation avec le processus démocratique qu'a entamé le Maroc. Ça serait donc très grave si un recul considérable était enregistré dans ce domaine.

M.L

Revue de Presse du Conseil

المساء
ALMASSAE

1461 أسيرا سابقا يطالبون بتنفيذ توصية هيئة الإنصاف الخاصة بالإدماج الاجتماعي

المعتقلون السياسيون السابقون يحتجون هذا الأسبوع أمام البرلمان

مراد تابت

قال عبد الرزاق بوغنبور، منسق لجنة التنسيق لدعم ومؤازرة المعتقلين السياسيين سابقا، المعتصمين أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط، إن اللجنة تعتزم القيام بوقفة احتجاجية أمام البرلمان في بحر الأسبوع الجاري.

وأوضح بوغنبور، في اتصال مع «المساء» صباح أمس الأحد، أن اللجنة ستعقد اليوم الاثنين لقاء ستقرر فيه تنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان إما يوم الأربعاء أو الخميس.

وتأتي هذه التحركات بعد اللقاء الذي عقدته لجنة التنسيق وممثلين عن الضحايا، يوم الثلاثاء الماضي، مع رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أحمد حرزني، وهو اللقاء الذي «لم يتم التوصل فيه إلى حل» إشكالية تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الخاصة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية لما يقارب 1461 معتقلا سياسيا سابقا.

وقال عبد الرزاق بوغنبور إن ملف الإدماج الاجتماعي والتسوية المالية والإدارية لم تتحقق منذ أكثر من خمس سنوات، بالرغم من المراسلات التي وجهت إلى الجهات المسؤولة من أجل تنفيذ هذه التوصية. وخاض المعتقلون السياسيون إضرابا عن الطعام العام الماضي، إلا أنهم أوقفوه بعد حصولهم على وعود من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على أساس أن يتم حل هذه الإشكالية. إلا أن تلك الوعود لم تنفذ، فعاد المعتقلون السياسيون إلى الاحتجاج مرة أخرى، و اعتصموا أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط منذ خامس أبريل الجاري، و دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام ابتداء من يوم الاثنين 19 من الشهر الجاري.

وأشار عبد الرزاق بوغنبور إلى أن اللجنة طلبت في اجتماعها بأحمد حرزني أن يحدد الجهة المسؤولة لحل هذا الإشكال أو على الأقل أن يوجه رأيا استشاريا بهذا الخصوص إلى السلطات العليا بالبلاد.

وكان بلاغ سابق صادر عن هذه اللجنة قد أكد أن رئيس المجلس الاستشاري اعترف خلال هذا الاجتماع بأن «الملف عرف بالفعل بطئا كبيرا»، و«أن جهات لم يحددها تتلكأ في تنفيذه»، و«أنه في كل الحالات لا يمكن أن يحدد جدولة زمنية لتنفيذه، أو أن يحدد سقفا زمنيا لحله».

وأمام هذا الجواب، اضطرت اللجنة إلى طلب عقد لقاء مع الوزير الأول عباس الفاسي، ووضعت هذا الطلب بكتابة الضبط يوم الخميس الماضي. وقال عبد الرزاق بوغنبور إن اللجنة لم تتلق لحد الآن أي جواب بشأن طلبها، مشيرا إلى أن لجنة التنسيق لدعم و مؤازرة المعتقلين السياسيين تحاول تدويل هذا الملف، وبأنها تلقت دعما من جمعيات حقوقية بفرنسا و حتى من الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.

يشار إلى أن لجنة التنسيق تتشكل من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان و المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمركز المغربي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الناس وأطاك المغرب والاتحاد المغربي للشغل و الاتحاد النقابي للموظفين و الجمعية المغربية لحملة الشهادات المعطلين.

Revue de Pre